Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1، Issue 4، 2025، Pages: 831-845
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Impact of Digital Transformation in Libyan Government Institutions on the Performance of Internal Auditing An Applied Study on the Ministry of Interior

Ali Mohammed Alwaer*
Faculty Member, College of Economics, 'Al-'Ujaylat - University of Az-Zawiyah.
*Email: a.alwaer@zu.eeduly

أثر التحول الرقمي بالمؤسسات الحكومية الليبية على أداء المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية

علي محمد الواعر *
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد- العجيلات- جامعة الزاوية، ليبيا

Received: 14-10-2025	**Accepted:** 05-12-2025	**Published:** 23-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This study aimed to examine the impact of digital transformation on the performance of internal audit within the Libyan Ministry of the Interior. It focused on the financial administration, the internal audit administration, department heads, and employees within these administrations. Data were collected using a questionnaire distributed to a representative sample of 47 individuals. All data underwent statistical analysis, and the main finding was that "the digital transformation of government institutions affects the performance of internal audit." Based on this result, the study makes several recommendations, the most important of which are: the development of an integrated digital governance framework for internal audit, the implementation of an integrated system of internal audit performance indicators in the digital environment, the publication of periodic specialist reports on the effectiveness of digital controls and the efficiency of information systems, the development of a methodological framework for aligning internal audit plans with the digital environment, and the analysis of emerging digital risks and their integration into the annual audit plan..

Keywords: Digital transformation, internal audit.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر التحول الرقمي على أداء المراجعة الداخلية في وزارة الداخلية الليبية، حيث ركزت على الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين بهذه الإدارات. وقد تم جمع البيانات باستخدام استبيان وزع على عينة ممثلة بلغت 47 فرداً، وخضعت جميع البيانات للتحليل الإحصائي. وكانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن "التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية يؤثر على أداء المراجعة الداخلية". وبناءً على هذه

النتيجة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها: تطوير إطار حوكمة رقمية متكامل للمراجعة الداخلية، وتطبيق نظام متكامل لمؤشرات أداء المراجعة الداخلية في البيئة الرقمية، وإصدار تقارير دورية متخصصة عن فعالية الضوابط الرقمية وكفاءة الأنظمة المعلوماتية، وتطوير إطار منهجي لمواءمة خطط المراجعة الداخلية مع البيئة الرقمية، وتحليل المخاطر الرقمية الناشئة ودمجها في الخطة السنوية للمراجعة.

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي، المراجعة الداخلية .

المقدمة:

إن التحول الرقمي للسلطات المحلية عملية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد نشر التقنيات الحديثة، إذ تتطلب تحولاً جذرياً في كيفية عمل المؤسسات العامة، بما في ذلك إعادة هيكلة الهياكل التنظيمية، وعمليات صنع القرار، وثقافة العمل لذا، لا يُعد التحول الرقمي مجرد تحديث تقني، بل هو تحول استراتيجي يستلزم إعادة تقييم آليات تقديم الخدمات العامة، حيث غالباً ما تكون الموارد البشرية والمادية محدودة ويمكن للأنظمة الرقمية أن تُخفف بشكل كبير من الأعباء الإدارية من خلال تبسيط مهام مثل إعداد الميزانية، وتتبع النفقات، وإعداد التقارير، كما تُتيح الأدوات المالية الرقمية مراقبة البيانات في الوقت الفعلي وأنظمة إعداد التقارير المتكاملة، مما يُسرّع سير العمل الداخلي ويُحسّن دقة البيانات المالية وإمكانية تتبعها، وبالتالي يُؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للأموال العامة حيث تمتلك التقنيات الرقمية القدرة على صياغة الاستراتيجيات المستقبلية والمنافسة بين المؤسسات في السوق.

ويعتمد التواصل بين المؤسسات الحكومية بشكل متزايد على تبادل البيانات الرقمية ومن المتوقع أن تكون العوامل التكنولوجية هي الأكثر تأثيراً في تحول مهنة المحاسبة في السنوات القادمة، مع تزايد رقمنة الممارسات المحاسبية.

ثانيًا: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع هذا البحث، بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يلي بعض الأمثلة:

1- دراسة عباس (2023) بعنوان "أثر التحول الرقمي على تفعيل دور التدقيق الداخلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على تفعيل دور التدقيق الداخلي وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030. شملت عينة الدراسة 150 مدققًا داخليًا من شركات صناعية مصرية (أدوية، أسمنت، وصلب) مشاركة في مبادرة التحديث الصناعي حيث أظهرت النتائج أثرًا إيجابيًا لتطبيق تقنيات التحول الرقمي على تطوير أنشطة التدقيق الداخلي كما ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تحسين العمليات التشغيلية ومواءمة الإنتاج مع توقعات العملاء، مما يعزز التنمية المستدامة وتوصي الدراسة بتبني تقنيات التحول الرقمي في جميع العمليات التشغيلية للشركات الصناعية للتكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة والاستفادة من الفرص التي يوفرها تطور تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الاستدامة.

2- هدفت دراسة أجراها زكريا (2024) بعنوان "مساهمة تقنيات التحول الرقمي وأثرها على تحسين أنشطة التدقيق الداخلي" إلى تحليل مساهمة تقنيات التحول الرقمي في تحسين أنشطة التدقيق الداخلي، وفهم دور هذه التقنيات في تطوير مهام الرقابة. اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث وُزّع استبيان على عينة من 40 مدققًا داخليًا من جامعة الموصل وقد أظهرت النتائج أن التحول الرقمي يُسهم بشكلٍ كبير في تسهيل التنفيذ الدقيق لمهام التدقيق، ويُتيح فرصًا جديدة لتطوير عمل المدققين الداخليين، ويُعزز موضوعية التقارير وجودة عملية التدقيق وأوصت الدراسة إلى ضرورة تسريع تبني تقنيات التحول الرقمي في أنشطة التدقيق الداخلي، وتشجيع المدققين على اكتساب المهارات الرقمية اللازمة، مع التأكيد على أن استخدام تحليلات البيانات والأدوات الرقمية يُمكن أن يُحسّن كفاءة ومصداقية أعمال الرقابة.

3- هدفت دراسة أجراها المزين (2024) بعنوان "دور آليات التدقيق الداخلي في عمليات التحول الرقمي لمكافحة الفساد في الهيئات الحكومية المسؤولة عن إدارة الأموال العامة" إلى تحليل دور آليات التدقيق الداخلي في عمليات التحول الرقمي لمكافحة الفساد المالي والإداري داخل الهيئات الحكومية المصرية وقد ركزت الدراسة على هيئة الإسعاف المصرية كدراسة حالة وشملت عينة الدراسة كبار المديرين، ومسؤولي الشؤون المالية والتدقيق، والأكاديميين وأظهرت النتائج أن تطبيق الأنظمة الرقمية، مثل نظام معلومات إدارة المالية العامة (PFMIS)، يُحسّن الشفافية ويزيد من فعالية الرقابة الداخلية، مما يُسهم في الحد من الفساد كما أكدت الدراسة وجود اختلافات جوهرية في آراء المشاركين فيما يتعلق بأشكال الفساد، بينما لم تُلاحظ اختلافات جوهرية فيما يتعلق بآليات تطبيق الأنظمة الرقمية وأوصت الدراسة بتعزيز التدريب المستمر للموظفين على هذه الأنظمة، وتطوير آليات الرقابة الإلكترونية، وتحسين التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين لزيادة فعالية جهود مكافحة الفساد.

4- دراسة (السيد وآخرون، 2025) بعنوان "أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة التدقيق الداخلي القائم على المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة التدقيق الداخلي القائم على المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة المصرية واعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تطبيقيًا من خلال توزيع استبيان على عينة من موظفي هذه الشركات. وأظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتحسين فعالية التدقيق الداخلي القائم على المخاطر حيث ساهمت التقنيات الرقمية في

تحليل المخاطر الداخلية وتقييم أنشطة الرقابة، ونظام المعلومات المالية، بالإضافة إلى المتابعة والتعافي وتوصي الدراسة بتعزيز برامج التدريب للمحاسبين والمدققين في مجال التقنيات الرقمية، وتوسيع نطاق استخدام التحول الرقمي ليشمل جميع الأنشطة التجارية، وإجراء المزيد من البحوث الأكاديمية وعقد مؤتمرات متخصصة في هذا المجال.

5- هدفت دراسة صبري وآخرون (2025)، بعنوان "أثر التحول الرقمي على جودة التدقيق الداخلي"، إلى تحليل أثر التحول الرقمي على جودة التدقيق الداخلي في البنوك المصرية، واختبار فرضياتها المتعلقة بدور هذا التحول في تحسين الإجراءات، والامتثال للمعايير، وتعزيز القدرة على كشف الأخطاء الجوهرية واستخدمت الدراسة منهجية وصفية تطبيقية، حيث وُزّع استبيان إلكتروني على عينة مكونة من 144 موظفًا من إدارات التدقيق الداخلي في البنوك المصرية وأكدت النتائج صحة جميع الفرضيات، مُبرزةً الأهمية البالغة للتحول الرقمي في البنوك وأثره الإيجابي على تحسين أدوات وإجراءات التدقيق الداخلي، وتعزيز الامتثال للمعايير، ورفع كفاءة المدققين الداخليين في كشف الأخطاء الجوهرية وهذا بدوره يُؤثر إيجابًا على الجودة الشاملة للتدقيق الداخلي. توصي الدراسة بتطوير البنية التحتية التكنولوجية للبنوك، ورفع مستوى الوعي العام بالتطبيقات المصرفية، وتسهيل الوصول إلى الإنترنت، وتعزيز أمن المعلومات، وتدريب الموظفين على المهارات الرقمية، وتحديث برامج التعليم والتدريب.

6- هدفت دراسة أجراها مطوع ويحيى (2025) بعنوان "أثر تطوير إجراءات التدقيق الداخلي على كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في عصر التحول الرقمي" إلى تحليل أثر تطوير إجراءات التدقيق الداخلي الرقمية على كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في المملكة العربية السعودية، في سياق التحول الرقمي. شملت عينة الدراسة 220 موظفًا ومديرًا من إدارات التدقيق الداخلي والرقابة المالية في أربع وزارات سعودية (المالية، والطاقة، والتعليم، والاتصالات). أظهرت النتائج أثرًا ذا دلالة إحصائية لتطوير إجراءات التدقيق الداخلي على تحسين كفاءة وفعالية الحكومة، وتعزيز الشفافية، والحد من الفساد، وزيادة رضا المواطنين وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير دولية للتدقيق الداخلي، وتدريب المدققين على المهارات الرقمية، ودمج التخصصات التقنية ضمن فرق التدقيق لتلبية متطلبات التحول الرقمي.

- مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: من حيث السياق المؤسسي الفريد ومن وجهة نظر الباحث هو سياق غير مدروس على نطاق واسع في أدبيات التحول الرقمي والرقابة الداخلية مما يضيف أبعاداً جديدة للدراسات اللاحقة (مثل أمن البيانات السيادية، والمرونة التنظيمية في ظل الظروف الاستثنائية) حيث لم تتعامل معها معظم الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مستقرة.

ثالثًا: مشكلة البحث

تسعى المؤسسات الحكومية جاهدةً إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي لتحسين خدماتها وزيادة كفاءة عملياتها. في ظل تسارع وتيرة هذا التحول، وتبرز تحديات جديدة أمام وظيفة المراجعة الداخلية التي تهدف إلى ضمان فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الحوكمة والمساءلة داخل هذه المؤسسات وتنبع القضية المحورية التي تتناولها هذه الدراسة من السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية الليبية على أداء التدقيق الداخلي؟

رابعًا: فرضية الدراسة

بناءً على سؤال البحث الرئيسي، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"للتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الليبية أثرٌ على أداء المراجعة الداخلية"

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق الفهم النظري للتحول الرقمي والمراجعة الداخلية عمومًا، وفي المؤسسات الحكومية خصوصًا وتسعى إلى تحليل أثر التحول الرقمي للأنشطة المحاسبية في المؤسسات العامة على أداء المراجعة الداخلية ويهدف هذا التحليل إلى التوصل إلى النتائج المرجوة التي من شأنها تحسين أداء المراجعة الداخلية في سياق التحول الرقمي كما تهدف الدراسة إلى صياغة نتائج وتوصيات تُحقق هدفها وتُساعد الجهات المعنية على مضاعفة جهودها لدمج التقنيات المتقدمة في الأنشطة المحاسبية عمومًا، وفي المراجعة الداخلية خصوصًا.

سادسًا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في دورها كخارطة طريق إدارية ومحاسبية للقطاع العام الليبي فيما يتعلق بتبني وتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الأنشطة المالية والمحاسبية سيؤثر ذلك إيجابًا على سرعة ودقة العمل المنجز، وسيُمكّن من تحديد الأثر المتوقع على أداء المراجعة الداخلية، الذي يُعدّ حجر الزاوية في مؤسسات القطاع العام، ويضمن حماية الموارد وتحسين العمليات المالية كما تُشكّل هذه الدراسة إضافةً متواضعةً إلى الأدبيات الموجودة.

سابعاً: أنموذج الدراسة

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم التحول الرقمي

يقوم التحول الرقمي على استخدام التطورات التكنولوجية لزيادة الإنتاجية، وخلق القيمة، وتحسين الرفاه الاجتماعي ويُعتبر ظاهرة اجتماعية، بل تطورًا ثقافيًا للمجتمع مدفوعًا بالجيل الرقمي، حيث تندمج التكنولوجيا الرقمية بعمق في الثقافة والأنشطة اليومية والتحول الرقمي مسعى معقد ومستمر يُمكنه تشكيل المجتمع والحياة التكنولوجية من خلال ابتكار حلول رقمية (يخلف، عبد الله، 2023، ص 93).

كما يُمكن أن يُشير إلى استخدام التقنيات الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف المحمولة، والحواسيب عالية الأداء، لتحسين العمليات التجارية الأساسية، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات أو ابتكار نماذج أعمال جديدة (يخلف، 2024، ص 335).

ويمكن تعريفه أيضًا بأنه "استخدام التقنيات الرقمية الجديدة لتحقيق تحسينات جوهرية في الأعمال، وتعزيز تجربة العملاء، وتبسيط الإجراءات، وابتكار نماذج أعمال جديدة" **(شهادة، 2022، ص 34)**

ثانياً: خصائص التحول الرقمي

يتميز التحول الرقمي بعدة خصائص **(يخلف، عبد الله، 2023، ص 94)**:

1- يعتمد على الأصول غير الملموسة، بما في ذلك الملكية الفكرية وتطوير واستخدام البرمجيات والخوارزميات.

2- يُمكّن المؤسسات من بناء علاقات عابرة للحدود مع عملائها دون الحاجة إلى وجود دائم في الخارج

3- تحليل سلوك العملاء وزيادة الإيرادات من خلال أساليب مثل إعادة بيع البيانات وتوزيع إعلانات العملاء على المنصات مقابل رسوم

4- خلق قيمة من خلال إنترنت الأشياء، والعملاء، والعملات المشفرة، والاقتصاد التشاركي.

ثالثاً: مزايا التحول الرقمي في التدقيق الداخلي

يوفر تطبيق تقنيات التحول الرقمي في أنشطة المراجعة الداخلية العديد من المزايا، منها ما يلي **(زكريا، 2024، ص 310)**:

1- يُمكن لتحليلات البيانات في مهام المراجعة الداخلية أن تُغير دور المراجعين الداخليين إذ تُتيح تقنيات التحول الرقمي توحيد الممارسات وزيادة كفاءة العمل علاوة على ذلك، فإن القدرة على اختبار مجموعات البيانات الشاملة من خلال تحليلات البيانات الضخمة تجعل التقارير أكثر موضوعية، وتعزز أهميتها وقيمتها.

2- يُمكن لتقنيات التحول الرقمي أن تُحسّن دقة وإنتاجية وظيفة المراجعة الداخلية فعلى سبيل المثال، يُمكن لتحليلات البيانات أن تدعم المراجعين الداخليين طوال مهامهم خلال مراحل تقييم المخاطر والاختبار، وذلك من خلال معالجة كميات أكبر من البيانات وإجراء عمليات مراجعة مستمرة ويُسهّل هذا النهج إجراء تحليلات تنبؤية أو وصفية استنادًا إلى البيانات التاريخية، مما يُوفر دقة أكبر.

3- يُسهّل تطبيق تقنيات التحول الرقمي استخدام وتحليل جميع البيانات الإلكترونية، مما يُتيح استغلالها لتنفيذ مهام المراجعة بدقة توفر العديد من البرامج الحاسوبية للمراجعين الداخليين المهارات التقنية اللازمة لتبسيط عملهم، وتوحيد الإجراءات، وبالتالي تسهيل مهامهم.

4- يُسهم التحول الرقمي في تطوير مهارات المراجعة الداخلية في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يعزز مصداقية تقرير المراجع الداخلي ويقلل استخدامه من الاعتماد على التقديرات والحكم الشخصي للمراجع الداخلي

5- يُعزز التحول الرقمي تحليل البيانات بما يتماشى مع أهداف عملية المراجعة، وفقًا لخطة مناسبة وتعمل هذه الخطة المُحددة مسبقًا على توحيد وتبسيط إجراءات التنفيذ، مما يُسرّع عملية المراجعة.

رابعاً: مفهوم المراجعة الداخلية

يُمكن تعريف المراجعة في العصر الرقمي بأنه تحويل أنشطة الشركة وخدماتها وعملياتها ومهاراتها إلى نماذج رقمية ذات محتوى افتراضي وهو يتعلق باستغلال التغيرات العميقة والسريعة والفرص التي تُتيحها.

وتضمن التقنيات الرقمية تقديم خدمات التأكيد والاستشارات بكفاءة، مما يعزز ثقة مستخدمي التقارير المالية ويلبي متطلبات أصحاب المصلحة ومتلقي هذه التقارير (السيد وآخرون، 2025، ص 1525).

- التدقيق الداخلي نشاط مستقل يوفر تأكيدًا موضوعيًا. وهو نشاط استشاري يهدف إلى خلق قيمة مضافة وتحسين العمليات التنظيمية لمساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال الرقابة والتنظيم كما يمكّن المؤسسة من تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الحوكمة (عبد الله، 2024، ص 323).

خامساً: أهمية المراجعة الداخلية في القطاع العام

اكتسبت وظيفة المراجعة الداخلية اهتمامًا متزايدًا في القطاع العام، نظرًا لكونها عنصرًا أساسيًا في الإدارة المالية للدولة وأداة لتحسين أداء المؤسسات العامة وقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات وتطورات في بيئة القطاع العام، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ"القطاع العام الجديد" في العديد من الاقتصادات المتقدمة وكان لهذه التطورات أثر كبير على إدارة المؤسسات العامة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورًا حيويًا وأساسيًا في مؤسسات القطاع العام حول العالم ويتجلى هذا الدور في حماية المجتمع ككل من مخاطر اختلاس الموارد والأصول العامة، فضلًا عن صون الأموال العامة ويمكن إبراز أهمية التدقيق الداخلي من خلال الجوانب التالية (المزين، 2024، ص 396):

1- تُعد المراجعة الداخلية حجر الزاوية للحوكمة الرشيدة في القطاع العام، إذ يوفر تقييمًا موضوعيًا ومستقلًا للاستخدام والإدارة الصحيحين والفعالين للموارد العامة لتحقيق النتائج المرجوة كما يُسهم في تعزيز ودعم القيم الأخلاقية داخل المؤسسة.

2- تُعد المراجعة الداخلية آلية ضمان داخلية للرقابة المالية في القطاع العام، وأداة للرصد والتقييم تسبق التقييم الخارجي الذي يُجريه المراجع الخارجي.

3- تُعزز المراجعة الداخلية المساءلة والشفافية والوصول إلى العدالة، وتُسهم في منع وكشف الفساد في القطاع العام لذا، تُعتبر وظيفة المراجعة الداخلية عنصراً أساسياً وجوهرياً في نظام إدارة المالية العامة، إذ تضمن بقاء الإنفاق العام ضمن حدود الميزانية والامتثال للإجراءات واللوائح. كما تشمل التحقق من دقة وسلامة حسابات الأصول وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

سادساً: دور المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية

يمكن تلخيص دور المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية على النحو التالي (المزين، 2024، ص 396):

1- الدور الإشرافي: يهدف الدور الإشرافي للمراجع الداخلي في القطاع العام إلى ضمان امتثال الوزارات والإدارات للقوانين واللوائح المعمول بها، وبالتالي حماية أصول الدولة.

2- الدور الداعم (التحسيني): يشمل هذا الدور تحسين أنظمة الرقابة الداخلية في الخدمات العامة، وتعزيز ودعم إدارتها، وتحسين أدائها الاقتصادي.

3- الدور الوقائي والحمائي: يهدف هذا الدور إلى حماية أصول الخدمات العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر، وتحسين آليات الحوكمة، مما يُسهم في منع وكشف الجرائم والاحتيال والفساد.

4- دور التقييم والاعتماد: يشمل هذا الدور تقييم وضمان نزاهة العمليات المالية والتشغيلية والإدارية.

سابعاً: العلاقة بين التحول الرقمي والمراجعة الداخلية

تُعتبر المراجعة الداخلية أساسياً لاستمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وفقًا للخطط الموضوعة. وتتجلى أهميته في ارتباطه بالأنشطة المالية وتأثيره على أنظمة المعلومات والتقارير المالية، التي يعتمد عليها المستخدمون وتستخدمها العديد من الإدارات كما يؤثر على جودة العمليات التشغيلية، ولا سيما كفاءة وفعالية الوظائف والأساليب المُطبقة لتحقيق أهداف الشركة، ويتحقق من الامتثال للضوابط والقواعد والأنظمة المعمول بها ويضطلع قسم المراجعة الداخلية بدور فاعل داخل الشركة في تحقيق أهدافها وضمان فعالية الرقابة الداخلية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية القائم ويتم هذا التقييم عبر تحليل إجراءات الإدارة والرقابة، وتحديد موثوقيتها، وإدارة المخاطر بالتعاون مع مجلس الإدارة علاوة على ذلك، وتُقيّم المراجعة الداخلية العمليات الداخلية للشركة ويضمن فعالية الرقابة الداخلية فيها (زكريا، 2024، ص 310). لتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي في تحسين عمليات العمليات الداخلية، من الضروري ما يلي:

1- توحيد جميع أنشطة وخدمات المعلومات والتفاعل والتبادل ضمن كيان واحد، وهو الموقع الإلكتروني الحكومي الرسمي، وفقًا لنموذج مماثل لمجمعات الوحدات الحكومية.

2- إقامة تواصل مستمر مع الجمهور لتلبية احتياجات جميع المواطنين من المعلومات والخدمات.

3- تحسين سرعة وكفاءة التواصل والتنسيق والتنفيذ وإنجاز المهام بين الأنظمة الفرعية وداخل كل نظام على حدة.

ثامناً: آليات تطوير التدقيق الداخلي في ظل التحول الرقمي

يمكن تطوير التدقيق الداخلي على النحو التالي: (سالم وآخرون، 2024، ص 303)

1- إعطاء الأولوية لحماية الخصوصية: يجب على المراجعين الداخليين اكتساب فهم شامل لمخاطر الخصوصية المحتملة وتطبيق ضوابط للحد منها.

2- تطبيق لوائح الأمن السيبراني: تطوير وتحسين الضوابط والسياسات لمواجهة التهديدات السيبرانية، وإشراك مجلس الإدارة في وضع رؤية شاملة لإدارة المخاطر السيبرانية وتقييم الضوابط والتدابير المُطبقة.
3- إدارة مخاطر الأطراف الخارجية: وضع إجراءات لتحليل وإدارة مخاطر الأطراف الخارجية.
4- تعميم دور التدقيق الداخلي في التحول الرقمي: توفير تدريب مستمر للمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم وفهمهم للتقنيات الحديثة، وتحسين عمليات تنفيذ مبادرات التحول الرقمي وضمان فعاليتها.
5- إدارة المخاطر المتكاملة: دمج دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المتكاملة لضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل شامل.
6- تطوير مهارات وخبرات المراجعين الداخليين: تشجيع المراجعين الداخليين على تطوير مهاراتهم للتكيف مع تغيرات القطاع.
7- زيادة الاستثمار في المراجعة الداخلية: تخصيص ميزانيات إضافية للمراجعة الداخلية لإدارة المخاطر وتوفير الأدوات والموارد اللازمة.

الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

تُعدّ منهجية الدراسة جانبًا أساسيًا وحاسمًا في بحوث المحاسبة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، استُخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة ونظراً لطبيعة البيانات الأولية المطلوبة والمنهجية المُتبعة، فقد تم إعداد استبيان خصيصًا لهذه الدراسة حيث قُسّمت أداة البحث إلى قسمين رئيسيين، يُمثّلان المتغير المستقل (التحوّل الرقمي) والمتغير التابع (أداء المراجعة الداخلية) واستُخدم نوعان من البيانات: وهما البيانات الأولية، التي جُمعت من خلال توزيع استبيانات مُصممة لدراسة جوانب مُحددة من البحث وجمع المعلومات اللازمة حول الموضوع ثم عُولجت هذه البيانات وحُللت باستخدام برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) والاختبارات الإحصائية المناسبة للحصول على معلومات ومؤشرات ذات صلة تدعم موضوع الدراسة أما البيانات الثانوية، فقد جُمعت من خلال مراجعة الكتب والمجلات والتقارير والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، بالإضافة إلى أي مراجع أخرى تُعتبر ذات صلة لإثراء الدقة العلمية للدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

تحدد مجتمع الدراسة في الادارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية بوازرة الداخلية الليبية ، أما عينة الدراسة فقد شملت مدراء الادارات المختصة ورؤوساء الاقسام التابعين لتلك الادارات والموظفين الذين لديهم علاقة بمشكلة الدراسة حيث تم توزيع عدد (47) على عينة الدراسة وخضعت جميعها للتحليل الاحصائي.

ثالثاً: صدق أداة البحث : تم حساب الإتساق الداخلي لإستبيان البحث وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الإستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (01) معامل الإرتباط بيرسون بين كل عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه

التحول الرقمي في الادارة المالية بوزارة الداخلية		المراجعة الداخلية	
رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية
1	0.728**	1	0.737**
2	0.774**	2	0.822**
3	0.613**	3	0.885**
4	0.467**	4	0.794**
5	0.723**	5	0.847**
6	0.698**	6	0.857**
7	0.739**	7	0.787**
8	0.585**	8	0.821**
9	0.764**		

** علاقة إرتباط عند مستوى معنوية أقل من 0.01

يتضح من الجدول رقم (01) وجود إرتباط إيجابي دال إحصائياً بين كل عبارات أبعاد الإستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه، حيث ان مستوى الدلالة لكل معاملات الارتباط اقل من (0.01) وهذه الارتباطات تعزز صدق المقياس.

رابعاً: ثبات أداة البحث

استخدم الباحث معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور البحث، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (02).

جدول رقم (02) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور البحث

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			معامل الإرتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
التحول الرقمي	09	0.852	0.705	0.827
المراجعة الداخلية	08	0.928	0.898	0.946

يتضح من الجدول السابق رقم (02) أن معامل ثبات محاور البحث (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.852، 0.923) لمختلف محاور البحث، ويتبين وجود علاقة إرتباط بين أجزاء محاور البحث، حيث تراوح معامل إرتباط بيرسون بين (0.705، 0.898)، كما إن معامل ثبات سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.827، 0.946)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

خامساً: ترميز بيانات البحث

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للإستبيان قائمة تحمل الإختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الإختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : أوافق بشدة (5) خمس درجات، أوافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، لا أوافق (2) درجتان، لا أوافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فأن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات المجتمع، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for "Social Sciences" والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون.
- التوزيع النسبي ، والوسط الحسابي، والإنحراف المعياري.
- إختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.
- إختبار الإنحدار البسيط لإختبار صحة فرضية البحث .

سابعاً: تحليل بيانات الدراسة

1- خصائص عينة البحث

جدول رقم (03) خصائص عينة البحث

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	7	14.9
	دبلوم عالي	12	25.5
	بكالوريوس	17	36.2
	ماجستير	10	21.3
	دكتوراه	1	2.1
	المجموع	47	100.0
التخصص	إدارة أعمال	8	17.0

	التجارة الالكترونية	2	4.3
	التمويل والمصارف	1	2.1
	حاسب آلي	5	10.6
	قانون	1	2.1
	محاسبة	17	36.2
	نظم معلومات	10	21.3
	هندسة	3	6.4
	المجموع	47	100.0
سنوات الخبرة	أقل من5 سنوات	4	8.5
	من5 إلى10سنوات	17	36.2
	من11 إلى15سنة	9	19.1
	من 16 فأكثر	17	36.2
	المجموع		100.0
مكان العمل	مكتب الايرادات	4	8.5
	مكتب الحسابات الختامية	5	10.6
	مكتب الخزينة	5	10.6
	مكتب الشؤون الادارية	3	6.4
	مكتب العقود والمشتريات	6	12.8
	مكتب المراجعة الداخلية	4	8.5
	مكتب المرتبات	8	17.0
	مكتب المصروفات والميزانية	12	25.5
	المجموع	47	100.0
المسمى الوظيفي	مدير مكتب	2	4.3
	موظف	45	95.7
	المجموع	47	100.0

يتضح من الجدول رقم (03) الذي يوضح خصائص عينة البحث أنها تتميز بالآتي:

- أن نسبة 36.2% مؤهلهم (بكالوريوس)، ونسبة 25.5% مؤهلهم (دبلوم عالي).
- أن نسبة 36.2% تخصصهم (محاسبة)، ونسبة 17% تخصصهم (إدارة أعمال).
- أن نسبة 36.2% سنوات خبرتهم (من 5 إلى10 سنوات)، ونسبة 19.1% سنوات خبرتهم (من 11إلى15سنة).
- نسبة 25.5% مكان عملهم (مكتب المصروفات والميزانية)، و17.0% مكان عملهم (مكتب المرتبات).
- نسبة 95.7% موظفين، و4.3% مدراء مكاتب.

2- تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة "التحول الرقمي (المتغير المستقل)"

جدول رقم (04) نتائج تحليل التحول الرقمي

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
1	تقوم الادارة المالية بتوظيف التقنيات الالكترونية الناشئة والتوجهات الحديثة لتقديم خدماتها بشكل جيد مما يساهم في زيادة النمو المالي وتحسين الانفاق	ت	13	24	05	05	00	3.957	0.908	29.88	0.000	3
		%	27.7	51.1	10.6	10.6	00.0					

7	0.000	25.14	1.015	3.723	00	08	08	20	11	ت	تسعى إدارة تقنية المعلومات بالوزارة إلى وضع خطة استراتيجية لتعزيز خبرة اعضاء الادارة المالية وتأهيلهم مهنياً نحو التحول الرقمي من خلال المشاركة بالبرامج التدريبية التي تعزز الاداء المهني وتحسين العمل المالي بالوزارة	2
					00.0	17.0	17.0	42.6	23.4	%		
6	0.000	26.27	0.971	3.723	00	06	12	18	11	ت	تسعى الادارة المالية إلى توطين فكرة التحول الرقمي في أغلب الدوائر الادارية بالوزارة من خلال تنظيم ورش عمل تثقيفية حول أهمية التحول الرقمي في العمل المالي	3
					00.0	12.8	25.5	38.3	23.4	%		
4	0.000	31.17	0.842	3.830	00	05	06	28	08	ت	يُمكن إستخدام التحول الرقمي من توفير تقارير دورية للحصول على المعلومات المطلوبة لجميع الاطراف المستفيدة بالاعتماد على شبكات إتصالات وإنترنت عالي الجودة لتحسين القرارات المتخذة	4
					00.0	10.6	12.8	59.6	17.0	%		
1	0.000	34.12	0.834	4.149	00	02	07	20	18	ت	يحقق التحول الرقمي الارتقاء بمستوى العمل المالي بالوزارة وتسريع المعاملات بين الادارات المختلفة وأداء العمل بشكل دقيق وسريع	5
					00.0	4.3	14.9	42.6	38.3	%		
2	0.000	32.27	0.859	4.043	00	03	07	22	15	ت	يؤدي التحول الرقمي إلى تطوير الكادر البشري في الادارة المالية بما يضمن الفهم الكامل للعاملين لأهداف التحول الرقمي وتحقيق التكامل في تنفيذ المهام	6
					00.0	6.4	14.9	46.8	31.9	%		
5	0.000	30.33	0.846	3.745	00	06	06	29	06	ت	يسعى المتخصصون في تكنولوجيا المعلومات إلى تحويل بيئة العمل المالي إلى بيئة متنقلة تتماشى مع متطلبات الادارة المالية	7
					00.0	12.8	12.8	61.7	12.8	%		
9	0.000	26.89	0.922	3.617	00	07	11	22	07	ت	يقوم أعضاء الدعم الفني بتطوير تطبيقات	8

	الكترونية مبتكرة ثم مراجعة آلية تطبيقها بإستمرار وإتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تحسين هذه التطبيقات لضمان كفاءتها	%	14.9	46.8	23.4	14.9	00.0				
9	يتميز أداء أعضاء الادارة المالية في مجال التحول الرقمي بقدرتهم على إثارة دافعية الوحدات الادارية الاخرى لتطبيق التحول الرقمي من خلال التقنيات المتوفرة	ت	07	21	13	06	00	3.617	0.898	27.60	0.000	8
		%	14.9	44.7	27.7	12.8	00.0				
	الدرجة الكلية حول التحول الرقمي							3.822	0.609	42.98	0.000	

من الجدول رقم (04) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(التحول الرقمي)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود للتحول الرقمي في وزارة الداخلية**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

3- تحليل بيانات المراجعة الداخلية (المتغير التابع)

جدول رقم (05) نتائج تحليل المراجعة الداخلية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
1	إدارة المراجعة الداخلية لديها القدرة على تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وكذلك إعادة النظر في بعض السياسات والقرارات الموضوعة	ت	06	23	12	04	02	3.574	0.972	25.20	0.000	5
		%	12.8	48.9	25.5	8.5	4.3					
2	إدارة المراجعة الداخلية لديها القدرة على تحسين برامج مكافحة الاحتيال المالي والممارسات الاخلاقية الاخرى بما يتماشى مع قيم وممارسات الوزارة	ت	11	16	17	02	01	3.723	0.949	26.90	0.000	2
		%	23.4	34.0	36.2	4.3	2.1					
3	إدارة المراجعة الداخلية لديها القدرة على الالتزام بتحقيق	ت	06	23	12	05	01	3.596	0.925	26.66	0.000	4
		%	12.8	48.9	25.5	10.6	2.1					

											المتطلبات الرقابية بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الاستشارية المقدمة للإدارة المالية والعليا	
8	0.000	26.63	0.876	3.404	01	06	16	21	03	ت	تتوفر للمراجعة الداخلية الخبرة المهنية الكافية والتي تمكنها من الحصول على المعلومات المطلوبة في أي وقت	4
					2.1	12.8	34.0	44.7	6.4	%		
1	0.000	29.40	0.883	3.787	01	02	12	23	09	ت	وجود تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية والادارة المالية لتسهيل الكشف عن الاخطاء وتوفير البدائل والتوصيات للإدارة العليا وكيفية التعامل مع تلك المخاطر وتقديم بيانات مالية مناسبة	5
					2.1	4.3	25.5	48.9	19.1	%		
3	0.000	29.87	0.825	3.596	01	02	17	22	05	ت	تساهم المراجعة الداخلية في تخفيض المخاطر المالية والتشغيلية المحتملة والمحيطة بأعمال الادارة المالية وكذلك تحديد مستوى المخاطر والاثار المترتبة عليها وتقييمها وطرق علاجها	6
					2.1	4.3	36.2	46.8	10.6	%		
6	0.000	27.64	0.855	3.447	01	04	19	19	04	ت	تساهم المراجعة الداخلية في تخفيض المخاطر المالية والتشغيلية المحتملة والمحيطة بأعمال الادارة المالية وكذلك تحديد مستوى	7
					2.1	8.5	40.4	40.4	8.5	%		

										المخاطر والاثار المترتبة عليها وتقييمها وطرق علاجها	
7	0.000	27.52	0.853	3.426	01 2.1	04 8.5	20 42.6	18 38.3	04 8.5	ت %	تعمل المراجعة الداخلية على تطوير الاستراتيجية الشاملة لادارة المخاطر من خلال تعزيز أسس الرقابة الداخلية وترسيخ أساليب الامتثال للقوانين واللوائح	8
	0.000	33.57	0.728	3.569	الدرجة الكلية حول المراجعة الداخلية							

من الجدول رقم (05) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(المراجعة الداخلية)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود مستوى مرتفع للمراجعة الداخلية في وزارة الداخلية**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثامناً: إختبار الفرضية

إختبار الفرضية البحث الرئيسية والتي تنص على : **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على أداء المراجعة الداخلية في وزارة الداخلية.**

ومن أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، قام الباحث باحتساب قيمة معامل الإلتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإلتواء أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (06) يوضح ذلك.

الجدول (06) نتائج تحليل معامل الإلتواء لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	(Skewness)
التحول الرقمي (المتغير المستقل)	- 0.614
المراجعة الداخلية (المتغير التابع)	- 0.608

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الإلتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، حيث تراوحت بين (0.608-) و (0.614-)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تتعلق بافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة.

وبعد التأكد من صلاحية البيانات قام الباحث بإجراء اختبار الانحدار البسيط، وقد أظهرت الإختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

لمعرفة فيما اذا كان هناك تأثير دال إحصائياً **(للتحول الرقمي)** كمتغير مستقل على **(المراجعة الداخلية)** كمتغير تابع، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول رقم (07) يبين ذلك.

الجدول رقم (07) تحليل الانحدار الخطي لإيجاد تأثير التحول الرقمي على المراجعة الداخلية

البيان	معامل الإرتباط الثنائي (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	مستوى المعنوية المشاهد p-value
تأثير التحول الرقمي على المراجعة الداخلية	(+) 0.422	0.178	9.727	0.003

من الجدول رقم (07) يتضح أن قيمة معامل الارتباط الثنائي يساوي (0.422)، وهذا يدل على أن العلاقة بين التحول الرقمي والمراجعة الداخلية علاقة طردية، كما أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.178)، مما يعني أن التحول الرقمي مسؤول عن تفسير (17.8%) من التغيرات التي تحدث في المراجعة الداخلية، وهناك ما نسبته (82.2%) يرجع لعوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي.

وحيث إن قيمة (F) المحسوبة تساوي (9.727) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عن مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية (01) (45) التي تساوي (4.08)، وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.003) وهو أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، مما يعني إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار وكذلك إمكانية تعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، **أي أن التحول الرقمي (المتغير المستقل) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره على التغير في المراجعة الداخلية (المتغير التابع) مستقبلاً.**

وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار صحة الفرضية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، لذلك فإن المعادلة التي تمثل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تكون على الشكل التالي:

$$\text{المتغير التابع} = \propto + x_1\ \beta_1 + \text{الخطأ العشوائي}$$

حيث :

α تمثل قيمة ثابتة، β= ميل الخط المستقيم (معامل الانحدار). x = المتغير المستقل.

الجدول (08) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحول الرقمي على المراجعة الداخلية

المتغير المستقل	معامل الإنحدار β	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	1.643	0.062	0.422	3.119	0.003
التحول الرقمي	0.504				

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (التحول الرقمي)، والمتغير التابع (المراجعة الداخلية) يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

$$\text{المراجعة الداخلية} = 1.643 + (\text{التحول الرقمي} \times 0.504) + 0.062$$

أي أن هناك أثراً للمتغير المستقل (التحول الرقمي) في المتغير التابع المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.422) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (3.11.9) بمستوى دلالة محسوبة (0.003) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية يتم قبول الفرضية التي تنص على **وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على أداء المراجعة الداخلية في وزارة الداخلية.**

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: النتائج

من خلال التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

* **النتيجة الرئيسية**: "يؤثر التحول الرقمي بوزارة الداخلية على أداء المراجعة الداخلية"

وبذلك يمكن تصنيف نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ- النتائج المتعلقة بالتحول الرقمي

1- يحقق التحول الرقمي الارتقاء بمستوى العمل المالي بالوزارة وتسريع المعاملات بين الادارات المختلفة وأداء العمل بشكل دقيق وسريع

2- يؤدي التحول الرقمي إلى تطوير الكادر البشري في الادارة المالية بما يضمن الفهم الكامل للعاملين لأهداف التحول الرقمي وتحقيق التكامل في تنفيذ المهام

ب- النتائج المتعلقة بالمراجعة الداخلية

1- وجود تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية والادارة المالية لتسهيل الكشف عن الاخطاء وتوفير البدائل والتوصيات للإدارة العليا وكيفية التعامل مع تلك المخاطر وتقديم بيانات مالية مناسبة

2- إدارة المراجعة الداخلية لديها القدرة على تحسين برامج مكافحة الاحتيال المالي والممارسات الاخلاقية الاخرى بما يتماشى مع قيم وممارسات الوزارة

ثانياً: التوصيات

من خلال نتائج الدراسة نوصي بالاتي

- 1- تطوير إطار منهجي لمواءمة خطط المراجعة الداخلية مع البيئة الرقمية وتحليل المخاطر الرقمية الناشئة وتضمينها في التخطيط السنوي للمراجعة
2- بناء قدرات مراجعي الداخلية الرقميين المتخصصين وتأهيل مراجعين متخصصين في أمن المعلومات والسيبراني ومراجعة الذكاء الاصطناعي و إنشاء شراكات مع الجامعات ومراكز التدريب المتخصصة لتطوير كفاءات رقمية نوعية
3- توظيف تقنيات تحليل البيانات المتقدمة في أعمال المراجعة وإنشاء وحدات تحليل بيانات متخصصة ضمن إدارة المراجعة الداخلية
- 4- تطوير إطار حوكمة رقمية متكامل للمراجعة الداخلية وإنشاء نظام متكامل لمؤشرات أداء المراجعة الداخلية في البيئة الرقمية وإصدار تقارير دورية متخصصة عن فعالية الضوابط الرقمية وكفاءة الأنظمة المعلوماتية

المراجع

1 - كريم ممدوح عباس "2023" (**أثر التحول الرقمي على تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**) ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 37 - العدد الثاني**

2- ضحى منذر زكريا "2024" (**مساهمة تقنيات التحول الرقمي وانعكاسها في تحسين أنشطة التدقيق الداخلي**)، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص - المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq

3 - هاني مصطفى المزين "2024" (**دور آليات المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي في مكافحة الفساد بالوحدات الحكومية للرقابة علي المال العام**) ، مجلة الابداع المحاسبي ، جامعة مدينة السادات ، العدد (2) ، المجلد (1)

4 - فاطمة الزهراء السيد "2025" (**أثر استخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة أداء المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**)،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ،جامعة دمياط ، العدد (2) ، المجلد (6)، **https://cfdj.journals.ekb.eg**

5 - إيمان محمد صبري "2025" (**تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية**) ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، جامعة كفر الشيخ ،العدد (19) ، المجلد (11) **https://csj.journals.ekb.eg**

6 - أحمد كمال مطاوع ، أحمد محمود يحيى "2025" (**أثر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية على كفاء وفعالية الاداء الحكومي في ظل التحول الرقمي**)، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، العدد (14)،المجلد (4)، **https://www.rijcs.org/**

7 - محمود عبدالعزيز يخلف، محمد منصور عبدالله "2023" (**أثر التحول الرقمي للعمل المصرفي على كفاءة الانظمة المحاسبية**)، مجلة المعرفة ، جامعة الزيتونة ، العدد (18)

8- محمود عبدالعزيز يخلف "2024" (**أثر التحول الرقمي بمؤسسات التعليم التقني على كفاءة الخريجين بأقسام المحاسبة في المعاهد التقنية العليا**) ، عدد خاص بالمؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني ، المجلة الافروأسيوية للبحث العلمي ، العدد (5) ، المجلد (2) ، https://aajsr.com/index.php/aajsr/index

9- مها شحادة (**التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الاسلامية**) مجلة بيت المشورة- قطر، العدد (17)،2022

10 - فاطمة السيد ، عبدالناصر درويش، محمد أبو العلا "2025" (**أثر إستخدام تقنيات التحول الرقمي على جودة أداء المراجعة الداخلية على أساس المخاطر**) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، جامعة دمياط ، مصر، العدد (2)، المجلد (6)

11 - محمد منصور عبدالله "2024" (**أثر الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم التقني والفني على كفاءة الاداء المالي**)، عدد خاص بالمؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني ، المجلة الافروأسيوية للبحث العلمي ، العدد (5) ، المجلد (2) https://aajsr.com/index.php/aajsr/index

12- محمود بيومي ، عبدالناصر درويش "2025" (**دراسة أثر تحليل التحول الرقمي كمتغير معدل على العلاقة بين وظيفة المراجعة لداخلية وجودة التقارير المالية**) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، جامعة دمياط ، مصر، العدد (2)، المجلد (6) ، **https://cfdj.journals.ekb.eg/**

31 - كريم سالم، صابر الغنام ، سحر النقيب "2024" (**تطوير آليات المراجعة الداخلية في ظل تطبيق التحول الرقمي بهدف تحقيق الاستدامة المصرفية**)، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بورسعيد، العدد(1)، المجلد (25)، https://jsst.journals.ekb.eg/

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.